مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (3) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (3) 2015

دور الاتفاقيات الثنائية في تطوير العلاقات التجارية السورية – الروسية

الدكتور سلمان عثمان*

زينه محمد**

(تاريخ الإيداع 4 / 5 / 2014. قُبِل للنشر في 20 / 5 / 2015)

□ ملخّص □

لا تستطيع الدول، مهما كانت غنية بمواردها الطبيعية وإنتاجها، أن تؤمن لمجتمعاتها الاكتفاء الذاتي، وبهذا نجد أن الدول تسعى للتعاون مع بعضها وفق شروط معينة. فقد تدخل في منظمات أو تكتلات دولية لدعم التجارة والاقتصاد، أو قد تقوم كل دولة بتوقيع اتفاقيات ثنائية مع دولة أخرى. وقد شاع في الفترة الأخيرة قيام مثل هذه الاتفاقيات بين الدول بشكل كبير وخصوصاً سورية، بسبب المزايا الكثيرة التي تقدمها هذه الاتفاقيات للدول، ولاشك أن لهذه المبادلة فوائدها، فهي تعطي لكل دولة الفرصة في الحصول على بعض المنتجات التي لا تتوفر لديها؛ إما لأن ظروفها المناخية أو إمكانياتها الطبيعية لا تسمح لها بإنتاجها، أو أنه إذا أمكن إنتاجها فإنها تنتجها بتكاليف تعلو على تكاليف المنتجات المستوردة، وهكذا تتمكن الدول المختلفة عن طريق الاتجار مع بعضها من الحصول على أنواع مختلفة من المنتجات والخدمات.

لذلك لابد من دراسة دور هذه الاتفاقيات في التجارة الخارجية السورية عموماً والسورية الروسية خصوصاً، لما تتمتع به من هيكل اقتصادي قوي أولاً، ومن علاقات سياسية جيدة ثانياً، ما يضمن عدم تأثر هذه العلاقات بالمستجدات الدولية. وسنعمد إلى تحليل الميزان التجاري السوري الروسي، لبيان دور هذه الاتفاقيات على واقع التجارة الخارجية بين البلدين ثم معرفة نقاط الضعف في العلاقات التجارية بين البلدين وتجاوزها، وكذلك تعزيز نقاط القوة بقصد الارتقاء بالتجارة الخارجية السورية وتعزيزها بما ينعكس إيجاباً على مختلف جوانب الحياة.

الكلمات المفتاحية: الاتفاقيات التجارية الثنائية، التجارة الخارجية (صادرات، واردات).

***أستاذ مساعد في قسم القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

****** طالبة دراسات عليا (ماجستير) ، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (3) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (3) 2015

The role of bilateral agreements in developing the Syrian-Russian trade agreements

Dr. Salman Othman*
Zeina Muhammad**

(Received 4 / 5 / 2014. Accepted 20 / 5 / 2015)

□ ABSTRACT □

Though of their huge natural resources and productions, states cannot reach self-sofficiency. So we find that countries tend to cooperate with each other according to certain conditions. They may become members in an international organizations to support trade and economy, or even each country may sign bilateral agreements with other countries. Recently, agreements like these have become very popular between countries and especially Syria, because of the advantages offered by those agreements, and there is no doubt that the swap's benefits give to each state the opportunity to get some products that do not have either because of its climate conditions or natural abilities do not allow it to produce such goods. Production costs may exeed that of the imported ones. Through trading between countries, they can get different products and services.

So the role of these agreements must be studied on the Syrian external trade generally and particulary Russian-Syrian because of its strong economic structure at first and good political relations secondly.Deep study on the role of these agreements between the two countries can ensure that these relations were not affected by the international developments, through the Syrian-Russian trade balance analysis of the role of these agreement on the reality of foreign trade between the two countries. Thos knowing the weakness in trade relations and how to overcome it. It also aims to enhance strength points to upgrade the Syrian foreign trade, which reflect positively on the various aspect of life.

Keywords: bilateral trade agreements, foreign trade(exports,imports).

***Assistant Professor, Department of an international law, Faculty of law, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
****Postgraduate Student , Economic Department, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

من المسلم به أن اتفاقيات التجارة الثنائية تحقق للدول الأعضاء عدة منافع معقولة ومزايا مهمة في النطاق الاقتصادي، بإتاحتها الفرصة للبلدان كي تستغل ميزاتها النسبية، ما يمكنها من جني العديد من الفوائد الاقتصادية بالإضافة لمنافسة وتنوع أكبر، وفرصاً أكثر للأسواق وأسعاراً مستقرة. ومن هذه المزايا تقوية أواصر الصداقة والعلاقات الاقتصادية، وتعزيز مستوى التعاون والتبادل الاقتصادي بمجالاته المختلفة من خلال تحرير التجارة وزيادتها بين الدول زيادة تخدم مصالحها المتبادلة، ومد جسور التعاون والتنسيق في مجال التجارة والنشاط الاقتصادي بين الأطراف المتعاقدة من خلال تشجيع فرص الاستثمار المتبادل والاستخدام الأمثل لموارد هذه الدول، الأمر الذي يسهم في رفع القدرات الإنتاجية، وزيادة تنافسية سلع وخدمات كل منها على المستوى الدولي، وبالتالي الإسهام في رفع مستويات المعيشة في تلك الدول. كما أن التجارب التاريخية أثبتت نجاح مثل هذه الاتفاقيات، بل وضرورة إقامتها، مع الدول ذات الهيكل الاقتصادي القوي، وذات المواقف السياسية الدولية المقاربة للاتفاقيات لكي يضمن ثبات هذه الاتفاقيات مع الزمن وعدم تأثرها بالمستجدات الدولية، وهذا ما استدعى الحاجة لعلاقات أقوى مع الدول الأخرى ، لاسيما الدول الصديقة مثل روسيا.

أهمية البحث وهدفه:

تكمن أهمية الدراسة من خلال أهمية الاتفاقيات الثنائية، والدور المهم الذي تلعبه في تنمية التجارة الخارجية، وهذا ما دفع الباحثة لدراسة مدى قدرة هذه الاتفاقيات على تطوير التجارة الخارجية السورية الروسية، ثم انعكاس ذلك إيجاباً على التجارة الخارجية السورية. ويهدف البحث إلى التركيز على مايأتي:

1 -التعريف بالاتفاقيات التجارية الثنائية وأهميتها وأهدافها.

2 – التعريف بالاتفاقيات التجارية السورية الروسية.

3 -بيان الدور الذي تلعبه الاتفاقيات التجارية الثنائية في العلاقات التجارية السورية الروسية.

فرضية البحث:

تلعب الاتفاقيات الثنائية دوراً إيجابياً في تطوير العلاقات التجارية السورية الروسية.

منهجية البحث:

انتهجت هذه الدراسة المنهج الوصفي لسرد الوقائع المرتبطة بموضوع البحث، ومن ثم جمع البيانات لتحليلها بالاعتماد على الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين سورية وروسية، وكذلك أرقام التجارة الخارجية وإحصاءاتها في ظل هذه الاتفاقيات.

الدراسات السابقة:

1 -دراسة (Menon.2007)[1] :

وهي بعنوان : Bilateral Trade Agreements

[1] **Menon, J.' Bilateral Trade Agreements'. Asian-Pacific Economic Literature, Vol 21, Issue2, Nov2007.**

اتفاقيات التجارة الثنائية .

تناقش هذه الدراسة زيادة التوجه نحو اتفاقيات التجارة الثنائية (الاتفاقيات التجارية الثنائية)، من حيث شعبيتها المتزايدة، وآثارها على الاتفاقيات المتعددة الأطراف ونظام التجارة العالمية. وتحاول أن تحدد العوامل العامة والخاصة التي تعمل على دفع عجلة نمو هذه الاتفاقيات، وكيفية صياغتها، وذكرت عدد من البلدان التي برزت ونجحت في مجال عقد مثل هذه الاتفاقيات، مثل اليابان وكوريا، على سبيل المثال، وأوضحت أن معظم الاتفاقيات متعددة الأطراف في يومنا هذا هي نتيجة لاتفاقيات ثنائية.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، وفي مقدمتها النمو الكبير للاتفاقيات التجارية الثنائية بسبب ميزاتها المتعددة، وفي مقدمتها المرونة الكبيرة التي تقدمها للدول الداخلة في الاتفاقية، والوثوق بمثل هذه الاتفاقيات بسبب الدور المهم الذي تلعبه في تطوير اقتصادات الدول وتنميتها.

2 – تقرير (Australian Government.2010)[2]:

وهو بعنوان: Bilateral And Regional Trade Agreements

الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية.

الهدف الرئيسي من هذا التقرير المنشور عن الحكومة الأسترالية، هو دراسة الاتفاقيات التجارية الثنائية، وتقييم أثرها على القطاع الاقتصادي بشكل أساسي، للوصول إلى نتائج تفيد في ترقية السياسات الاقتصادية وتحقيق الرفاه للمجتمع في الأجل الطويل.

يتضمن هذا التقرير التعريف بالاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية، وأنواعها، كما يتناول تطور هذه الاتفاقيات، ومن ثم الآثار الاقتصادية لها، والأدلة التي تثبت دور هذه الاتفاقيات في تخفيض الحواجز التجارية والاستثمارية، وتقديم الدعم للنظام التجاري العالمي ومنظمة التجارة العالمية،

ودورها في تعزيز التكامل الإقليمي، وتقييم أثرها على كل من الأداء الاقتصادي والتدفقات التجارية للبلدين الموقعين على الاتفاقية.

وتم التوصل إلى ا لعديد من النتائج وأهمها :

-دور الاتفاقيات الثنائية في إزالة الحواجز التجارية، وتخفيض التكاليف بين الدولتين الداخلتين في الاتفاقية.

- تحسين الدخل القومي لكلا الدولتين الموقعتين على الاتفاقية.

-دور هذه الاتفاقيات في زيادة الإنتاجية وكفاءة استخدام الموارد داخل الاقتصاد وزيادة التنافسية، بالإضافة إلى دورها في جذب الاستثمارات. وتم التنويه إلى أن الآثار الإيجابية لهذه الاتفاقيات هي أكبر في البلدان المتقدمة منها في البلدان النامية.

3 – دراسة (Suhail P and Sreejesh S.2011)[3] :

وهي بعنوان: The bilateral trade agreements and export performance of South Asia nations with special reference to India–SriLanka Free Trade Agreement.

[2] **"Bilateral And Regional Trade Agreements". Australia; Productivity Commision Research Report. Nov2010.**

[3] **Suhail.P & Sreejesh.S." The bilateral trade agreements and export performance of South Asia nations with special reference to India-SriLanka Free Trade Agreement". The Romanian Economic Journal, Dec 2011.**

الاتفاقيات التجارية الثنائية والأداء التصديري للأمم الآسيوية الجنوبية، مع الإشارة بصورة خاصة إلى اتفاقية التجارة الثنائية بين الهند وسيرلانكا.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحليل آثار الاتفاقيات التجارية الثنائية على حجم التجارة البينية لبلدان آسيا الجنوبية، وأخذت اتفاقيات التجارة الحرة بين الهند وسيرلانكا عينة للبحث، وذلك لدراسة أثر هذه الاتفاقيات على حجم صادرات كل من البلدين، واستخدمت نموذج الانحدار المتعدد بالاستعانة بلوحة بيانات متوازنة.

وأشارت هذه الدراسة إلى النمو الكبير في عدد هذه الاتفاقيات في الآونة الأخيرة، إذ إنه، وبحسب بيانات البنك الدولي، فإن حوالي 40% اليوم من اتفاقيات التجارة العالمية هي اتفاقيات إقليمية وثنائية.

توصلت الدراسة إلى أن اتفاقية التجارة الثنائية بين الهند وسيرلانكا أعطت نتائج إيجابية في تحسين التجارة الثنائية في السلع، وأن الآثار الإيجابية لهذه الاتفاقيات بين البلدان المتقدمة والنامية هي دائما لصالح البلدان المتقدمة، ونتائج هذه الدراسة إيجابية في سياق إيجاد منطقة تجارة حرة بين بلدان المنطقة.

4 - دراسة (Brownsell L.2012)[4]:

وهي بعنوان: Bilateral And Regional Trade Agreements

الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية.

تتناول هذه الدراسة التعريف بالاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية، وكيفية عمل هذه الاتفاقيات في ظل نظام التجارة العالمي، ومن ثم الحديث عن تاريخ منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري ا لمتعدد الأطراف، وناقشت وضع الاتفاقيات الثنائية من حيث تزايد عددها في الفترة الأخيرة على الرغم من وجود منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف، وأثر هذه الاتفاقيات على التجارة العالمية. وأخذت مجموعة دول NAFTA وعلاقاتها التجارية مع العديد من بلدان العالم بوصفها حالة دراسية.

وتوصلت إلى العديد من النتائج منها:

-فسر التزايد الكبير في عدد الاتفاقيات الثنائية بأن منظمة التجارة العالمية أصبحت بطيئة نسبيا وغير فعالة بوصفها وسيلة لإنشاء نظام تجارة حرة بين البلدان.

-تعتبر الاتفاقيات الثنائية والإقليمية أسهل وأكثر جاذبية للبلدان النامية من الدخول في منظمة التجارة العالمية، لأنها تعمل على تحرير التجارة بشكل أسرع. وهذا مايدعو إلى القلق لأن اتفاقيات التجارة الثنائية والإقليمية هي عبارة عن نظام معقد من التداخل والترتيبات التي يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على الدول النامية، لأنه لم يتم تجهيزها للتعامل مع هذه الدرجة العالية من التعقيد، ومن الممكن أن تعمل هذه الاتفاقيات على مضاعفة الوقت، والخوف من أن البلدان النامية غير قادرة على التعامل مع هذه الدرجة من التعقيد مما يجعلها عرضة للفشل على المدى الطويل.

النتائج والمناقشة:

1 الاتفاقيات التجارية الثنائية السورية-الروسية

1 1 - الاتفاقيات التجارية الثنائية.

1-1-1- مفهوم الاتفاقيات التجارية الثنائية : نشأت فكرة التعاون بين الدول منذ أقدم العصور، ووجدت كل دولة أنه ليس بمقدورها تحقيق الاكتفاء الذاتي من دون وجود علاقات تربطها مع باقي دول العالم، وأنّه من الضروري

[4]**Brownsell.L," Bilateral And Regional Trade Agreements",Advocates For International Development, 2012.**

قيام مبادلات بينها وبين باقي الدول لأسباب عديدة، في مقدمتها تحقيق الاكتفاء، وإنعاش كياناتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لتحقيق التطور والتقدم في جميع المجالات. ويمكن تعريف الاتفاقية التجارية على أنها " اتفاق بين دولتين أو أكثر على إنجاز إجراءات محددة لتشجيع التبادل التجاري فيما بينها "، وقد تشمل هذه الإجراءات جميع السلع والمنتجات أو تقتصر على سلع محددة يتم الاتفاق عليها بين أطراف الاتفاقية.[5]

1-1-2- أهمية الاتفاقيات التجارية الثنائية: ا نعلم بأنّ تطور الاقتصاد المحلي يتطلب ربطه باقتصاديات الدول الأخرى من خلال علاقات تأتي في مقدمتها الحاجة إلى تصريف إنتاجها في السوق الدولية من ناحية، وتوفير مستلزمات إقامة وتشغيل هذه المشروعات من رؤوس أموال ومستلزمات إنتاج من ناحية أخرى.[6]

ويمكننا حصر الإيجابيات العائدة على الدول من جراء عقد مثل هذه الاتفاقيات في الآتي :[7]

1 تقوية أواصر الصداقة والعلاقات الاقتصادية، وتعزيز مستوى التعاون الاقتصادي بمجالاته المختلفة من خلال تحرير التجارة وزيادتها بين الدول زيادة تخدم مصالحها المتبادلة.

2 تشجيع التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية، بالإضافة إلى الإسهام بشكل مباشر في زيادة حركة الاستثمارات بين البلدين، والاستخدام الأمثل للموارد، ما يعمل على رفع القدرات الإنتاجية و زيادة تنافسية منتجات كلا البلدين على المستوى الدولي، وهو ما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة وتحقيق مستويات مرتفعة من التنمية لكل منهما.

3 اتساع حجم السوق : تكون السوق في الدولة الواحدة ضيقة ولا تستوعب جميع ما تنتجه المشاريع في هذه الدولة وعند دخول الدولة مع دول أخرى في اتفاقيات تعاون اقتصادي يؤدي ذلك إلي اتساع الفرص التسويقية، وإلى اتساع سوق السلع، كما يؤدي إلى زيادة في الإنتاج وا لتخصص في الإنتاج وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء. وقد قدم فارمر ورشمان تقريرا يبين نتائج التعاون الاقتصادي علي الشركات العاملة و يؤدي إلي انخفاض التكاليف وزيادة حجم المبيعات.

4 ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي: تزداد فرص النمو الاقتصادي للدول الأعضاء في الاتفاقية عند حرية تنقل رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة علي المدى الطويل، وذلك بسبب اتساع السوق وخلق فرص جديدة للاستثمارات في مجالات مختلفة وزيادة في عدد ونوعية المشاريع الإنتاجية.

5 تحسين شروط التبادل التجاري: إن التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء يؤدي إلى ا لتقارب بينها في المعاملات التجارية والاقتصادية، و تستطيع أن تفرض شروطها ومطالبها على الدول غير الأعضاء، و تمنح مزايا تفضيلية لبعضها ولا تتمتع بها سوى الدولتين الموقعتين على الاتفاقية [8]، وكذلك تتحكم في إنتاج بعض السلع المهمة وتداوله أو زيادتها.

---

[5] دياب،أريج & الهنداوي،سهر."دراسة حول اتفاقيتي التجارة الحرة الأردنية والمناطق الصناعية المؤهلة"، وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية، غرفة تجارة عمان.ص2. على الموقع: www.ammanchamber.org.jo

[6] أحمد، هناء. "دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة (1980-2005)"، رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراه ، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية،2007 .ص37.

[7] البوز، نيفين.اتفاقيات التجارة الثنائية وأثرها على التجارة الخارجية السورية(دراسة خاصة للاتفاقية الثنائية السورية التركية)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين،2011 .ص35.

[8]Saggi; K. & Yildiz;H; 2011 - "Bilateral Trade Agreements and the Feasibility of Multilateral Free Trade"- paper29; Economics puplications and research .p:2.

6 -زيادة التوظيف: إن مثل هذه الاتفاقيات، وما ينجم عنها من زيادة الاستثمارات بين البلدين، وزيادة المشاريع الإنتاجية في مختلف المجالات للاستفادة من اتساع حجم السوق، سيؤدي إلى زيادة معدلات التوظيف في كلا الدولتين الداخلتين في الاتفاقية، وكذلك تعمل على انتقال اليد العاملة من الدولة ذات الفائض إلى الدولة ذات العجز في هذا المجال.

1-1-3- أنواع الاتفاقيات التجارية الثنائية: تتعدد الأنواع والأشكال التي تتخذها الاتفاقيات الثنائية، وفيما يلي شرح مبسط لكل نوع :[9]

س

1 -اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار: تهدف هذه الاتفاقية إلى تشجيع وحماية استثمار مواطني كلا الدولتين المتعاقدتين وشركاتهم في أراضي الدولة الأخرى، من خلال توفير الأسس والأطر التي من شأنها المساعدة على تحفيز وزيادة النشاط الاستثماري والتجاري والصناعي. وتكمن ميزات الاتفاقية في حرية تحويل الاستثمارات وعائداتها من دون قيد أو شرط ، وحظر نزع ملكيتها ما لم يتم لغرض عام ومقابل تعويض عادل وفوري .

2- اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل ورأس المال : تهدف هذه الاتفاقية أساساً إلى منع الازدواج الضريبي على مواطني ومؤسسات الدولة المتعاقدة الأخرى ، وإلى توفير البيئة الاقتصادية الملائمة لاستقطاب وتدفق رؤوس الأموال بين الطرفين المتعاقدين. وتتميز هذه الاتفاقية بأنها تنص على أن الضرائب تدفع فقط في إحدى الدولتين المتعاقدتين بالنسبة للدخل وأرباح المؤسسات للأشخاص والشركات من ضريبة الدخل وأرباح المؤسسات وأرباح الأسهم والملاحة والنقل الجوي وأرباح رأس المال وعوائد الامتياز والمهن الحرة ومعاشات التقاعد والخدمة الحكومية والميراث وغيره .

3- اتفاقية الإعفاء الضريبي على الدخل الناتج عن عمليات النقل الجوي : تهدف هذه الاتفاقية إلى الإعفاء المتبادل على الدخل والأرباح والمكاسب التي تحصل عليها أي مؤسسة تابعة لإحدى الطرفين المتعاقدين، من تشغيل طائراتها في النقل الجوي الدولي بالإضافة إلى الدخل الإضافي الناجم عن ذلك التشغيل ، على أساس مبدأ المعاملة بالمثل .

4- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني: تهدف هذه الاتفاقية إلى تنمية التعاون التجاري والاقتصادي والفني وفقاً للقوانين المعمول بها في كلا البلدين، وتطويرها على أساس المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة من خلال خلق الظروف المناسبة التي تضمن التدفق الحر للسلع والخدمات ورأس المال وكذلك حرية انتقال الأفراد والاستثمارات المشتركة بين الطرفين المتعاقدين.

1 2 - الاتفاقيات التجارية-الثنائية بين سورية وروسية

ينظم العلاقات التجارية بين سورية وروسيا عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية وفي مقدمتها:

1- الاتفاق الموقع بين الحكومتين السورية والروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والفني الموقع في دمشق عام 1993[10] الذي ينص على اتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل وتشجيع المبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي والفني ودعم التعاون في مجالات الطاقة والري والزراعة والصناعة والنقل والنفط والتجارة ومنح معاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية.

[9] وزارة المالية في مملكة البحرين، "الاتفاقيات الاقتصادية". 2013.
http://www.mof.gov.bh/arb/topiclist.asp?ctype=agree&id=348
[10] وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.الاتفاقيات الموقعة مع الدول الأجنبية". www.syrecon.org.2014

2–الاتفاق على تسديد المدفوعات بين البلدين بعملات قابلة للتحويل بصورة حرة وتسهيل وتنشيط إقامة المعارض الوطنية والدولية في 1993.

3– اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي التي وقعتها سورية وروسيا في دمشق في أيلول عام 2000 لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين على صعيد القطاعين العام والخاص.

4–اتفاقية التعاون الموقعة عام 200 بين إتحاد غرف التجارة السورية وغرفة التجارة والصناعة في روسيا التي أسهمت في توطيد وتوسيع علاقات العمل التجارية والاقتصادية بين رجال الأعمال في البلدين.

5– اتفاقية التعاون والمساعدة المتبادلة في الأمور الجمركية بين حكومتي البلدين، آخذين بعين الاعتبار انتهاكات التشريع الجمركي المجحفة بحق المصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكلا البلدين، و أهمية تأمين تقييم للرسوم والضرائب الجمركية وغيرها من النفقات فيما يخص استيراد وتصدير البضائع بالإضافة إلى ا لتنفيذ الملائم لأحكام المنع والتقييد والحصر في استيراد وتصدير البضائع، وضرورة تفعيل التعاون في مجال حظر الاتجار الدولي بالبضائع المزيفة والمخدرة.11

6– اتفاقية اللجنة الثنائية الروسية السورية الموقعة من قبل مجلس رجال الأعمال الروسي العربي واتحاد غرف التجارة السورية في عام 2004

7– وثيقة الإعلان المشترك لعام 200، حول مواصلة تعميق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين على صعيد السياحة .أسهمت الاتفاقيات الموقعة بين البلدين بتوسيع التعاون السياحي وتطوير الموارد السياحية والاقتصادية المشتركة ما أدى إلى إطلاق مشاريع سياحية لمستثمرين روس، منها مشروع إقامة منتجعين سياحيين على الشاطىء السوري بقيمة 130 مليون دولار، كما تقدم سورية تسهيلات للسياح الروس عبر منح تأشيرات الدخول للمجموعات الروسية بصورة مجانية في المطارات وعلى الحدود مباشرة.

9– اتفاق إقامة مركز موحد للتعاون الجيو–سياسي والعلمي والفني والتجاري في آب 2012 يهدف إلى توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين، والإسهام في تفعيل علاقات العمل بما يعود بالنفع المتبادل على الجانبين.[12]

10– في مجال النفط ،وقعت وزارة النفط والثروة المعدنية وشركة (سيوزنفتاغاز إيست ميد) الروسية نهاية شهر كانون الأول 2013عقدا (عمريت البحري) للتنقيب عن البترول وتنميته وإنتاجه في المياه الإقليمية السورية في البلوك رقم/2/، و يتضمن العقد إجراء عمليات المسح والتنقيب عن البترول في المنطقة الممتدة من جنوب شاطئ مدينة طرطوس الساحلية (غرباً)إلى محاذاة مدينة بانياس وبعمق يقدر ب 70 كيلومتراً طولاً وبمتوسط عرض 30 كيلومتراً وبمساحة إجمالية نحو 2190 كيلومتراً مربعاً[13].

11– في الخامس والعشرين من شهر أيار 2013 وقع جانبا اللجنة السورية الروسية المشتركة خلال اجتماعهما في مجلس الوزراء بدمشق مذكرة تفاهم حول مجالات التعاون في الإطار الجمركي الاقتصادي وخاصة في مجالات الطاقة والجمارك. [14]

[11] وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية، 2013. www.syrecon.org
[12] وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية، www.syrecon.org.2013
[13] أحمد، فادي. العلاقات السورية الروسية، تاريخ طويل من التنسيق الشامل ورؤية مشتركة للقضايا الدولية، 2014. www.sana.sy
[14] وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره.

1 3 - أهم السلع المتبادلة بين البلدين

تزود روسيا سورية بالمنتجات النفطية والمواد الكيميائية والعضوية والمعادن والخشب والتجهيزات والأسمدة والورق والأنابيب والجرارات والذرة والأعلاف، في الوقت الذي تستورد فيه روسيا من سورية المنتجات الغذائية والمنتجات الصناعات الخفيفة والخضار والفواكه والمنتجات النسيجية والخيوط والألياف والقطن والأحذية والأدوات المنزلية ومصنوعات الاستعمال الشخصي والزينة والأثاث.

الصادرات السورية إلى روسيا الاتحادية حسب أقسام التصنيف الدولي(3) :

الجدول رقم (1) : الصادرات السورية إلى روسيا الاتحادية (الأرقام بملايين الليرات)

العام	أغذية وحيوانات حية	مشروبات وتبغ	مواد خام عدا الوقود	وقود معدني	شحوم وزيوت حيوانية	مواد كيماوية	بضائع مصنوعة	آلات ومعدات	مصنوعات منوعة
2010	449	0	11	0	2	123	686	62	207
%	0.45	0	0.05	0	0.04	0.37	1.3	0.5	0.5
2011	438	0	9	0	19	162	954	47	164
%	0.5	0	0.05	0	0.4	0.44	2	0.6	0.36

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية

تركزت الصادرات السورية إلى روسيا الاتحادية في بعض السلع وهي : الأغذية والحيوانات الحية،و مواد خام عدا الوقود المعدني،و شحوم وزيوت نباتية، ومواد كيماوية، وبضائع مصنوعة، وآلات ومعدات، بالإضافة إلى المصنوعات المنوعة. نلاحظ من الجدول (1) قلة عدد السلع والمواد التي يتم تصديرها إلى روسيا بالإضافة لانخفاض نسبتها أيضاً.

المستوردات السورية من روسيا الاتحادية حسب أقسام التصنيف الدولي(3):

الجدول رقم (2): المستوردات السورية من روسيا(الأرقام بملايين الليرات)

العام	أغذية وحيوانات حية	مشروبات وتبغ	مواد خام عدا الوقود	وقود معدني	شحوم وزيوت حيوانية	مواد كيماوية	بضائع مصنوعة	آلات ومعدات	مصنوعات منوعة
2010	5278	18	2975	36617	325	1454	4154	446	15
%	4	0.1	8	23	3.88	1.37	2.4	0.26	0.1
2011	3413	20	2420	63796	69	1154	4199	1345	8215
%	2.37	0.21	6.6	34.1	0.41	0.92	2	0.65	54.7

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية

تركزت الواردات السورية من روسيا الاتحادية في بعض السلع وهي : الأغذية والحيوانات الحية،و المشروبات والتبغ،و مواد خام عدا الوقود المعدني،و وقود معدني،و شحوم وزيوت نباتية،و مواد كيماوية،و بضائع مصنوعة، وآلات ومعدات، بالإضافة للمصنوعات المنوعة. نلاحظ من الجدول (2) قلة عدد السلع والمواد التي يتم استيرادها من روسيا بالإضافة لانخفاض نسبتها أيضاً.

2-دور الاتفاقيات التجارية الثنائية في تطوير العلاقات التجارية السورية الروسية.

2-1- لمحة عن تاريخ وواقع العلاقات بين البلدين

عبر تاريخها الطويل الذي يعود إلى عام 1944، شهدت العلاقات السورية الروسية تطورات كبيرة وقفزات مهمة على جميع الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية جعلت دمشق وموسكو تتجاوزان حدود الصداقة التقليدية وتؤسسان لمستويات جديدة من التعاون الاستراتيجي والتنسيق الشامل في جميع الملفات، وفق رؤية واضحة ومشتركة لكل ما يتصل بالقضايا الدولية والمسائل الثنائية ذات الاهتمام المشترك. وانطلاقاً من ذلك، سعى البلدان طيلة السنوات الماضية إلى بناء منظومة علاقات جديدة في السياسة الدولية تقوم على التوازن والتعددية وكسر احتكار القطب الواحد، والتخلي عن إرث ومخلفات الحرب الباردة، ورفض اللجوء الأحادي لاستخدام القوة سبيلا لحل الأزمات الدولية، والتمسك بالحوار بوصفه مبدأ أساسيا في العلاقات بين الدول، بالتوازي مع منع استغلال المنظمات الدولية من قبل قوى كبرى تعمل على تحقيق مصالحها الذاتية بعيداً عن إرادة الشعوب التي لا تسير في فلكها أو تتمسك باستقلالها وسيادتها.[15]

كما يعمل العديد من الخبراء الروس في القطاعات الاقتصادية والإنشائية في سورية، وتقدم الشركات الروسية مساعدات تقنية في ميدان الطاقة والنفط والري والثروة المائية إضافة إلى استمرار تطور التعاون في مجال إعداد الكوادر السورية في الجامعات والمعاهد الروسية من خلال تقديم المنح الدراسية الحكومية للطلبة السوريين، إضافة إلى تبادل الوفود والخبراء بين الأكاديميات العلمية في البلدين.

كما تعتبر مبيعات السلاح من أهم المصالح الحيوية بين سوريا وروسيا ، فقد بلغت مشتريات السلاح من روسيا ما يقارب مليار ومائة مليون دولار وفقاً لإحصائيات عام2010. كما توجد عقود مبرمة بين سوريا والشركات الروسية المتخصصة في صناعة الأسلحة إذ تعتبر سوريا شريكاً أساسياً لروسيا في مجال استيراد السلاح الروسي، ففي عام 2011 بلغت وارداتها من السلاح حوالي 15% . تستورد سوريا أيضا من روسيا طائرات(ميغ 29) المقاتلة، وطائرات تدريب (ياك130)، وصواريخ دفاع جو من طراز (بانتسير)و (بوك–م ح)، إضافة إلى دبابات (ت 72)، وصواريخ الجو للدفاع البحري من طراز (جوخنت وباستيون)، وتقدر قيمة هذه الصفقات بما يقارب 6 مليارات دولار. قبل انهيار الاتحاد السوفيتي كان يورد لسوريا كميات كبيرة من الأسلحة وغيرها من السلع بكميات كبيرة، الأمر الذي نتج عنه تراكم الديون على سوريا بشكل كبير، ففي عام 1992 بلغ دين سورية لروسيا أكثر من 13مليار دولار ، وقد أفرزت زيارة الرئيس بشار الأسد إلى روسيا في عام 2005 لحل أزمة الديون السورية عن توقيع البيان الروسي_السوري المشترك حول تعميق علاقات الصدقة والتعاون بين البلدين واتفاقية لتسوية المديونية السورية والقروض التي تم تقديمها إلى سورية من قبل الاتحاد السوفييتي سابقاً وفي هذا الصدد قامت روسيا بشطب 80% من هذه الديون.16

كما تسعى سورية وروسيا باستمرار إلى تطوير التعاون الاقتصادي المشترك في مجالات البنية التحتية والنفط والغاز ونقل مواد الهيدروكربون وزيادة قدراتهما في مجال الطاقة الكهربائية، وتطوير وسائل نقل السكك الحديدية والجوية وتكنولوجيا المواصلات والسياحة وحماية البيئة والري وغيرها من المجالات ذات الاهتمام المشترك، إضافة إلى تشجيع

---

[15] **وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، 2014. على الموقع الالكتروني : www.syrecon.org**

[16] **عبدالقادر، نزار. روسيا والأزمة السورية: مصالح جيو–استراتيجية وتعقيدات مع الغرب"، مجلة الدفاع الوطني، الجامعة اللبنانية، 2013 .ص2–7. http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?34961#.VSqSrtysWSo**

إجراء الأبحاث العلمية المشتركة والقيام بالتعاون الفني، ولاسيما في مجالي التكنولوجيات العالية واستخدام الفضاء للأغراض السلمية.

وتجسيداً لما سبق أعلنت روسيا دعمها لسورية، ووقوفها إلى جانبها في مواجهة محاولات قوى غربية وإقليمية و فرض أجندات تتعارض مع القانون الدولي ومصالح الشعب السوري واستقلالية الدولة السورية، إذ لجأت روسيا إلى استخدام حق النقض الفيتو أربع مرات في مجلس الأمن الدولي لمنع تلك القوى من تمرير مخططاتها التدخلية ضد سورية عبر المنظمات الدولية بما يخالف الأسس والمبادئ التي قامت عليها. وكان للعلاقات القوية والمميزة والمتنامية بين الشعبين السوري والروسي أثر كبير في تخفيف معاناة السوريين جراء العقوبات الاقتصادية والعدوان الإرهابي الممنهج الذي تتعرض له سورية، وانعكس ذلك على أرض الواقع من خلال إرسال الشعب الروسي للمساعدات الإنسانية والاستمرار بتعزيز العلاقات التجارية الرسمية التي تشكل نحو 20 بالمئة من حجم تبادل روسيا التجاري مع كل الدول العربية رغم جميع الضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة وحلفاؤها في الغرب الذين يجاهرون بدعمهم المجموعات الإرهابية التي تستهدف الشعب السوري ومقدراته[17].

أيضاً الخطوة هامة في مجال توطيد العلاقات بين الجانبين السوري والروسي وهي إنشاء المركز المشترك للتعاون السوري الروسي، فقد أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أن سورية تولي أهمية لتطوير العلاقات الاقتصادية مع روسيا الاتحادية لما لذلك من أهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة البناء وتحقيق التنمية الشاملة، إذ إن تطوير العلاقات الاقتصادية لا يقل أهمية عن الجانب السياسي في علاقات البلدين، كما سيكون للمركز دور فعال في تشجيع ونجاح برامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومشاريع الشباب بالإضافة إلى أن نشاط المركز يعتمد على جهود رجال الأعمال في كلا البلدين وما يستطيعون تقديمه من سلع وخدمات وفرص تسويقية ومشاريع. كما حرصت حكومتا كلا البلدين على تقديم كل الدعم اللازم للمركز ليكون له دور تجاري وتسويقي بامتياز، فضلاً عن الدور المتوقع له في استقدام الاستثمارات الروسية ولا سيما فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية في سياق إعادة الإعمار بعد انتهاء الأزمة، وأن نجاح عمل المركز سيسهم في تأسيس مراكز مشابهة مع دول صديقة أخرى. ويعمل المركز بحسب قرار تشكيله على إقرار اتفاقات التعاون مع الجهات والمراكز المماثلة والمصالحة والتحكيم والتنازل عن الدعاوى وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة واقتراح مشاريع القوانين التي تحتاجها البيئة القانونية لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع روسيا الاتحادية ودول الشرق، واقتراح إحداث فروع أو مكاتب للمركز في المحافظات وإقرار البدلات والعمولات التي يتقاضاها لقاء الخدمات التي يقدمها وممارسة أي مهام أخرى يرى المجلس ضرورة وضعها تحت اهتمامه المباشر ، والمركز معني برسم سياساته وتوجهاته لتحقيق أهدافه وإقرار نظامه الداخلي ونظام العاملين والنظام المالي وإقرار مشروع الموازنة السنوية له.[18]

2 2 – الشركات والوكالات الروسية العاملة في سورية

وفي هذا المجال أيضاً يجب التعريف بأهم الشركات والوكالات الروسية العاملة في سورية، ومجالات عملها:[19]

---

[17] **وكالة سانا للأنباء "العلاقات السورية الروسية، تاريخ طويل من التنسيق الشامل ورؤية مشتركة للقضايا الدولية"،2015.**
http://www.sana.sy/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D984-%D9%85.html

[18] **هيئة تنمية وترويج الصادرات،http://www.edpa.gov.sy.2013**

[19] **وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية،الشركات والوكالات الأجنبية العاملة في سورية. 2013. www.syrecon.org**

جدول رقم (3): الشركات الروسية العاملة في سورية

أسم الشركة	مجال النشاط
Jsc scientific research institute of energy structures"NIIES"	البحوث العلمية في مجال منشآت الطاقة والسدود المائية وتطوير الطاقة النظيفة وتنفيذ دراسات و أعمال وتصاميم المشاريع لإقامة هذه المنشآت وغيرها من الأبنية الهندسية
OJSC TRANSSTROY	تطوير وتنفيذ برامج موجهة لإنشاء الخطوط الحديدية ومشاريع النقل الجوي البحري النهري الطرق الرئيسية والطرق في باطن الأرض والأنفاق والجسور
الخطوط الجوية السوفياتية (ايروفلوت)	النقل الجوي
الفا ايكو	استخراج النفط ومعالجته وكذلك الثروات الطبيعية الأخرى والاستشارات الهندسية في مجالات التنقيب والاستثمار والإنشاء وتصنيع المشتقات
تاغريس	المشاركة في التقويم السريع للسوق السلمية ستقوم بتسويق منتجات الصناعات الخشبية ومعالجة الأخشاب والألبان في سوريا
تياج بروم اكسبورت	تقديم كافة المساعدات الفنية في بناء واستثمار وإعادة تصميم مجمعات شركات التعدين الحديدي والملون لها عقد مع الركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية
سوف انترفود (الجمعية المساهمة المغفلة)	إنتاج مواد وتقديم خدمات وإنشاء مواقع لاستهلاك المياه ومشاريع الاستصلاح من أنظمة ري وصرف للشركة عقد مع وزارة الري
سيلخوز بروم اكسبورت	إنشاء واستثمار المشاريع الزراعية والري وتقديم الخدمات في نطاق صلاحيات المؤسسة
هيدروماش سيرفيس	تعتبر الشركة حالياً منتجاً للمحركات الكهربائية و مولدات الديزل والتجهيزات الكهروتقنية
ستروي ترانس غاز	مجموعة إنشآت مشاريع النفط والغاز والماء
زاوميتاليست التجارية	أنظمة التثقيب والوسائل والأدوات المستعملة في تعدين الغاز والزيت
زغران انيرجو ستروي مونتاج	تصميم – دراسة – تقييم – إنشاء – تنفيذ– تقديم مناقصات – عروض– تقديم معدات ومواد لجميع الأعمال والمشاريع
زيومار(معمل ويوبود ولسك للمعدات الثقيلة)	معدات مختلفة لمحطات الطاقة ومصافي البترول والغاز(مراجل–مبردات–فواصل–مبادلات حرارية وغيرها)

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

الجدول رقم (4): الوكالات الروسية العاملة في سورية

أسم الوكالة	مجال النشاط
ترانستوري المساهمة	ترويج البضائع و الخدمات و فعاليات العمل الخاصة بالشركة و تنفيذ المشاريع الإنشائية مع القطاع العام و الخاص
تكنو ستروى اكسبورت	المشاريع و التجهيزات الهندسية و الآليات
زاوميتاليست التجارية	أنظمة التثقيب والوسائل والأدوات المستعملة في تعدين الغاز والزيت
زغران انيرجو ستروي مونتاج	تصميم–دراسة–تقييم–إنشاء–تنفيذ–تقديم مناقصات–عروض–تقديم معدات ومواد لجميع الأعمال والمشاريع
زيومار(معمل ويوبود ولسك للمعدات الثقيلة)	معدات مختلفة لمحطات الطاقة ومصافي البترول والغاز(مراجل–مبردات–فواصل–مبادلات حرارية وغيرها
سبيتس هيدرو انيركومون تاج	تقديم خدمات هندسية وتعهدات
سي بوس انترناشيونال	برمجيات تطبيقية
شركة انترماش وشركاهم	إنشاء وتحديث وعمل المشاريع الصناعية وإصلاح معدات الطاقة والمراجل

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

نلاحظ من أنشطة عمل الشركات والوكالات الروسية العاملة في سورية بأن الأنشطة التجارية لاتحتل مكانة مهمة في عمل هذه الشركات وإنما تحتل أنشطة الطاقة بشكل عام الأولوية في عملها.

2 3 - تحليل التجارة الخارجية بين البلدين

جدول رقم(5): الميزان التجاري السوري الروسي (الأرقام بملايين الليرات)

العام	مستوردات	مستوردات%	الصادرات	الصادرات%	التغطية%*	فائض/عجز	حجم التبادل
1995	1282	2	2752	6.9	215	1470	4034
1996	1668	3	1794	4	107.5	126	13462
1997	1398	2.7	1465	3.25	104.8	67	2863
1998	1128	2.4	1135	2.5	100.6	7	2263
1999	3921	8.96	520	1.5	13.26	3401-	4441
2000	5007	6.08	1039	1.1	20.75	3968-	6046
2001	6093	3.2	1558	0.7	25.57	4535-	7651
2002	7134	3.2	1151	0.47	16.13	5983-	8285

11928	600	110.6	0.19	6264	2.4	5664	2003
6640	5408-	10.22	0.23	616	2.5	6024	2004
16287	15481-	2.53	0.16	403	4.8	15884	2005
14209	13321-	3.22	0.10	444	2.7	13765	2006
56670	52056-	4.24	0.45	2307	10.2	54363	2007
8638	4814-	28.42	0.33	1912	9.7	6726	2008
109457	108123-	0.61	0.09	667	12.9	108790	2009
43463	42293-	1.36	0.11	585	6	42878	2010
52824	49742-	3	0.27	1541	6.3	51283	2011

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية

*نسبة تغطية الصادرات للمستوردات في سنة معينة = (الصادرات /المستوردات) في نفس السنة * 100

الفائض أو العجز في الميزان التجاري = الصادرات – المستوردات

حجم التبادل التجاري = الصادرات + المستوردات

إذا نظرنا إلى الميزان التجاري السوري الروسي بتمعّن لوجدنا التذبذب الكبير في حركة كل من الصادرات والمستوردات، وهذا التذبذب يعود لأسباب مختلفة ترتبط على الأغلب بالأوضاع المختلفة التي يمر بها كلا البلدين، فهي كما نلاحظ علاقات غير محكومة بإطار منظِّم لها، بل تعتمد على حاجة كل من البلدين لمنتجات البلد الآخر ورغبته في التعامل معه. نلاحظ في السنوات 1995 حتى 1998 تفوقاً للصادرات السورية إلى روسيا على المستوردات منها على الرغم من حجم التبادل المنخفض في هذه الفترة، وشهدت الصادرات السورية لروسيا في هذه الفترة ذروتها بلغت 6.9% في 1995 وبدأت بالانخفاض (مع استمرار حفاظها على الفائض في الميزان السوري تجاه الروسي) إلى 4% في 1996، ومن ثم 3.25% في 1997، حتى 2.5% في 1998. نلاحظ أنه في كل سنة انخفاض نسبة التغطية (تغطية الصادرات السورية للمستوردات من روسيا) عن السنة السابقة، في حين أن الميزان التجاري مازال لصالح سوريا بمعدلات تفوق الصادرات على المستوردات. أما ومنذ 1999 نلاحظ التحوّل في حالة الميزان التجاري بين البلدين لصالح روسيا، وشهد الميزان التجاري السوري الروسي تفوقاً للمستوردات من روسيا على الصادرات لها، و بلغت نسبة المستوردات 8.9% بينما الصادرات 1.5%، واستمر العجز في الميزان التجاري السوري الروسي بالنسبة لسوريا مسيطراً حتى عام 2002، أما في 2003 فقد حقق فائضاً بحوالي 600 مليون دولار وتفوق للصادرات السورية، وبعدها من 2004 حتى 2006 نلاحظ معدلات تبادل منخفضة تفوق المستوردات من روسيا والعجز في الميزان التجاري السوري مع استمرار الانخفاض في معدلات التبادل، ومع استمرار العجز في الميزان التجاري السوري مع روسيا نلاحظ من 2007 وحتى 2009 ارتفاع حجم التبادل بين البلدين عما كان عليه، ولكن يعود للانخفاض في 2010 بسبب الأزمة المالية العالمية وما لها من آثار سلبية على جميع الاقتصادات في العالم.

نلاحظ بشكل عام بأنه، وعلى الرغم من تحسن حجم التبادل التجاري مع روسيا الاتحادية في الفترة الأخيرة، إلا أن هذا التحسّن كان أقل مما هو متوقع ومرغوب به، وهذا التحسن هو لمصلحة روسيا أكثر من سورية فكما لاحظنا حتى في الفترة التي شهد فيها حجم التبادل مستويات مرتفعة فقد عانى الميزان التجاري السوري من عجز ناتج عن تفوق المستوردات من روسيا على الصادرات السورية إليها، وبشكل عام نجد أن حركة التجارة الخارجية بين البلدين

على الرغم من التذبذب الذي تشهده، فإن مستوى التبادل بين الطرفين هو بشكل عام منخفض بالنسبة للعلاقات السياسية القوية التي تجمع البلدين.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1 - لا تستطيع أية دولة من دول العالم النأي بنفسها وتحقيق الاكتفاء الذاتي من دون وجود علاقات تجمعها مع باقي دول العالم، ومن الضروري قيام مبادلات بين جميع الدول ليس فقط من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وإنما أيضاً من أجل إنعاش كياناتها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها والحاجة لتصريف فائض الإنتاج والانتفاع بمزايا التخصص لكل دولة لتحقيق التقدم والتطور في جميع المجالات.

2 - لجوء معظم الدول، وبقصد تطوير تجارتها الخارجية والارتقاء بها، إلى تنظيم العلاقات فيما بينها عن طريق عقد الاتفاقيات الثنائية المتعددة الأطراف، وذلك بسبب الدور المهم الذي تلعبه هذه الاتفاقيات في تطوير التجارة الخارجية للدول الداخلة بالاتفاقية من خلال الأنواع والأشكال العديدة التي تتخذها هذه الاتفاقيات.

3 - الدور المهم الذي تلعبه الاتفاقيات الثنائية في تطوير التجارة الخارجية للدول الداخلة في الاتفاقية، إذ إن لهذه الاتفاقيات أثرا إيجابيا على الأداء التصديري لكل من البلدين الموقعين على الاتفاقية. وتمثل هذا الأثر الإيجابي بارتفاع نسبة صادرات كل من البلدين بنسبة مرتفعة جداً بعد تنفيذ هذه الاتفاقية، كما لم يقتصر هذا الأثر الإيجابي على التجارة الخارجية فقط وإنما تعداها إلى مجالات أخرى في مقدمتها تحسين العلاقات السياسية بين البلدين ما ساعد على خلق مناخ مناسب وثقة أكبر للدخول في مجالات أخرى للتعاون، وارتفاع معدلات الاستثمارات بين البلدين بشكل ملحوظ وكذلك تنشيط السياحة.

4 - جمعت سوريا علاقات قوية مع الاتحاد السوفييتي السابق واستكملت العلاقات السورية الروسية مسيرتها السابقة في ظل روسيا الاتحادية الجديدة، و حصلت كثير من التطورات في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين تمثّلت في عقد العديد من الاتفاقيات في هذا المجال وغيرها من المجالات الأخرى ومنها النقل والطاقة والسياحة وغيرها، ولم ترق الاتفاقيات التجارية الثنائية الموقعة بين البلدين إلى مستوى مجالات التعاون الأخرى.

5 - لدى تحليل الميزان التجاري السوري الروسي تمت ملاحظة انخفاض نسبة التبادل بين البلدين، بالإضافة إلى التذبذب الكبير في حركة الصادرات والمستوردات بينهما قياساً بالعلاقات السياسية القوية التي تجمع البلدين، كما لوحظ قلة عدد الاتفاقيات الثنائية في مجال التجارة الخارجية بين البلدين، بالإضافة إلى عدم تفعيل الكثير من الاتفاقيات الموقعة في هذا المجال من ناحية، ومن ناحية أخرى عدم قدرة الاتفاقيات المفعلة على تأدية الغرض المأمول منها برفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين بالشكل الأمثل.

التوصيات:

1 - انطلاقاً من ضرورة التعاون بين الدول وما ينطوي عليه هذا التعاون من إيجابيات عديدة، فسوريا بوصفها واحدة من بلدان العالم ينبغي عليها تعزيز علاقات التعاون مع باقي دول العالم بما يخدم مصالحها، ويمكنها من تحقيق التطور والتقدم على كافة الأصعدة وفي جميع المجالات.

2 - تعزيز الاتفاقيات الثنائية وتطويرها في مجال التجارة الخارجية السورية لما تحمله هذه الاتفاقيات من آثار إيجابية على اقتصادات الدول وحركة التجارة الخارجية لديها، بالإضافة إلى انعكاس هذه الآثار على كافة مجالات

الحياة. وهذا ما أثبتته الزيادة المطردة في عدد هذه الاتفاقيات واحتلالها نسبة مرتفعة جداً من إجمالي الاتفاقيات المعقودة في عالمنا اليوم.

3 – على الرغم من العلاقات الجيدة مع الاتحاد السوفييتي سابقاً وروسيا الاتحادية اليوم في معظم المجالات السياسية والاجتماعية، إلا أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين لم ترق إلى مستوى العلاقات السياسية، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب وفي مقدمتها قلّة عدد اتفاقيات التجارة الثنائية بين الدولتين بشكل عام والمفعّلة منها بشكل خاص، إذ كانت أول هذه الاتفاقيات في عام 1993 بخصوص التعاون التجاري والاقتصادي والفني، والذي اتضح من خلال الأرقام بأنه لم يتم تطبيقها بالشكل الأمثل لأنها لم تعكس تحسناً في معدلات التبادل التجاري بين الطرفين وحجمه، ومن ثم اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي عام 2000 والتي كان في مقدمة أهدافها تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما على صعيد القطاعين العام والخاص، واتفاقية التعاون الموقعة بين اتحاد غرف التجارة السورية وغرفة التجارة والصناعة في روسيا، والاتفاقية الموقعة بين مجلس رجال الأعمال الروسي–العربي واتحاد غرف التجارة السورية عام 2004، غير أن معظم هذه الاتفاقيات كانت فقط عبارة عن نصوص مكتوبة على الورق لم تسهم في تحسين معدلات التبادل وحجم التجارة بين البلدين للوصول إلى النتائج المرغوبة والمخطط لها، وهذا ما لوحظ عند مراقبة أرقام وحجم التبادل بين الدولتين ووضع الميزان التجاري في ظل هذه الاتفاقيات. أما السبب الآخر والأهم لضعف التبادل بين الطرفين هو بأن سلع كل من البلدين لاتتوافق مع حاجة وطبيعة الأسواق في البلد الآخر، وهذا ما يستوجب القيام بدراسات جدّية لمعرفة احتياجات السوق الروسي وبناءً عليها يتم معرفة السلع والمنتجات التي يمكن تبادلها أو التي من الممكن أن تقوم سورية بتطويرها من أجل تعزيز التبادل بين البلدين.

4 – البدء بإبرام وتفعيل اتفاقيات للتعاون التجاري الثنائي بين البلدين في السلع الأكثر تداولاً في البداية، أي إنشاء إطار يحكم هذه العلاقة وينظمها حتى تكون البداية صحيحة إذ يتمكن الطرفان أن من تطويرها في المستقبل، أي من الممكن أن يتم عقد اتفاق تجاري ثنائي ينظم استيراد المصنوعات المنوعة من روسية بما أنها أكثر السلع تداولاً بين البلدين (بنسبة 54.5% استيراد و0.36% تصدير)، وعليه يتم تطوير وتحسين مواصفات الأنواع المختلفة من هذه المصنوعات لكي تتوافق بشكل أكبر مع احتياجات أسواق البلدين، ومن ثمَّ يتم الانتقال إلى سلع أخرى وتحسينها لتشملها عمليات التبادل. أي حتى تعطي الاتفاقيات الثنائية بين البلدين نتائج واضحة ومهمة للموازين التجارية للطرفين يجب دراسة احتياجات أسواق كل من البلدين والتعرف على حاجة كل منهما، والتركيز على السلع التي تحتاجها هذه الأسواق وتطويرها وتحسين مواصفاتها والارتقاء بها كي تتم زيادة نسبة تداولها، ويجب تنظيم هذا التبادل من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية متخصصة (استيراد وتصدير) ببعض السلع الأكثر تداولاً في البداية، ومن ثم الانتقال إلى سلع أخرى أقل تداولاً، وتنظيم عملية تبادلها من خلال اتفاقيات خاصة بها تشمل تطويرها وتحسين مواصفاتها كي يتم تبادلها بالشكل الأمثل، وأخيراً يتم الانتقال إلى سلع لم يتم تبادلها من قبل ولكن قامت الدولة بتطويرها وتحسين مواصفاتها حتى أصبحت ملائمة لحاجة أسواق البلد الآخر.

5 – من المفروض تقديم تسهيلات إضافية لجذب الاستثمارات الروسية على وجه الخصوص وذلك لارتباط جوانب الاقتصاد مع بعضها ، ما ينعكس إيجاباً على جميع نواحي الاقتصاد والحياة بين البلدين، ولما سيكون للاستثمارات الروسية أيضاً من إيجابيات في نقل التكنولوجيا والخبرات التي من الممكن أن تساعد في إنشاء وتصنيع السلع التي تحتاجها السوق الروسية. كما يساعد تفعيل دور وعمل البعثات والقنصليات بين البلدين على التعريف بالبلد الآخر ومنتجاته والترويج لها في أسواق البلد الآخر مما يساعد على رفع معدلات التبادل بين الطرفين.

المراجع:

1 -أحمد، هناء. دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة (1980-2005)، رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراه ، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية،2007.

2 -أحمد، فادي. العلاقات السورية الروسية، تاريخ طويل من التنسيق الشامل ورؤية مشتركة للقضايا الدولية، 5-12-2014. www.sana.sy

3 -البوز، نيفين.اتفاقيات التجارة الثنائية وأثرها على التجارة الخارجية السورية(دراسة خاصة للاتفاقية الثنائية السورية التركية)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين،2011.

4 -المجموعة الإحصائية السورية،المكتب المركزي للإحصاء، 8-12-2014. http://www.cbssyr.sy

5 -حياب،أريج & الهنداوي،سهر."دراسة حول اتفاقيتي التجارة الحرة الأردنية والمناطق الصناعية المؤهلة"، وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية، غرفة تجارة عمان. على الموقع: www.ammanchamber.org.jo

6 -عبدالقادر، نزار. روسيا والأزمة السورية: مصالح جيو-استراتيجية وتعقيدات مع الغرب ، مجلة الدفاع الوطني. الجامعة اللبنانية. 2013.

7 -وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية.2015/2014/2013. www.syrecon.org

8 -وزارة المالية في مملكة البحرين.الاتفاقيات الاقتصادية، 28-12-2013. http://www.mof.gov.bh/arb/topiclist.asp?ctype=agree&id=348

9 -هيئة تنمية وترويج الصادرات السورية،2013. www.edpa.gov.sy

10 -وكالة سانا للأنباء . العلاقات السورية الروسية، تاريخ طويل من التنسيق الشامل ورؤية مشتركة للقضايا الدولية،2015. http://www.sana.sy/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D984-%D9%85.html

11- Bilateral And Regional Trade Agreements. Australia; Productivity Commision Research Report. Nov2010.

12- Brownsell.L,. Bilateral And Regional Trade Agreements.Advocates For International Development, 2012.

13- Kreutz;A. SYRIA:RUSSIA's best asset in the middle east- Russia NIS center. ; Nov2010.

14- Menon, J.' Bilateral Trade Agreements'. Asian-Pacific Economic Literature, Vol 21, Issue2, Nov2007.

15- Saggi; K. & Yildiz;H; Bilateral Trade Agreements and the Feasibility of Multilateral Free Trad'- paper29; Economics puplications and research.2011.

16- Suhail.P & Sreejesh.S. The bilateral trade agreements and export performance of South Asia nations with special reference to India-SriLanka Free Trade Agreement. The Romanian Economic Journal, Dec 2011.